الأمم المتحدة

A/64/368

الجمعية العامة

Distr.: General
24 September 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات إضافية تنفيذا لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويقدَّم هذا التقرير عملا بأحكام الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨ باء، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية في الوقت الذي يقدم فيه مجلس مراجعي الحسابات توصياته إلى الجمعية، عن التدابير المتخذة أو التي ستتخذ لتنفيذ تلك التوصيات.

وقد وافقت الإدارة على معظم توصيات المجلس، ووردت معظم تعليقات الأمين العام في تقارير المجلس على النحو الواجب. ولذلك فإن هذا التقرير، حرصا على تقليل التكرار، وتبسيط الوثائق، لا يقدم تعليقات إضافية من الإدارة إلاّ عند اللزوم، كما يقدم معلومات عن حالة التنفيذ والمكتب المسؤول والتاريخ التقديري للإنجاز والأولوية التي بها كل توصية من التوصيات المدرجة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات. وعلاوة على ذلك، يتضمن هذا التقرير آخر المعلومات عن حالة تنفيذ توصيات المجلس المتصلة بالفترات السابقة التي أفاد المجلس، في مرفقات تقاريره، بأنها لم تنفّذ تنفيذا تاما.

071009 011009 09-52333 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ٧ من قرارها ٢١٦/٤٨ باء أن يقدم إليها تقريرا عن التدابير التي ستُتخذ لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في نفس الوقت الذي يقدم فيه مجلس مراجعي الحسابات توصياته إلى الجمعية. وبناء على ذلك، يُقدَّم هذا التقرير استجابة لتوصيات المجلس الواردة في تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[(١)].

٢ – ويقدم الفرع الثاني من التقرير معلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويقدم الفرع الثالث معلومات عن تنفيذ ثلاث توصيات تضمنتها تقارير المجلس عن السنوات السابقة.

ثانيا – تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

لمحة عامة

٣ – ترد أدناه المعلومات المتعلقة بحالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقد سبق أن أُدرجت معظم تعليقات الإدارة في تقرير المجلس؛ ولهذا لم تدرج أدناه تعليقات إضافية إلا عند الضرورة.

٤ – ويُلخص الجدول ١ أدناه حالة تنفيذ التوصيات حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

الجدول ١

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تقبل	التوصيات التي نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
إدارة الشؤون الإدارية	١١	٣	٤	٤	٣	١
المجموع	**١١**	**٣**	**٤**	**٤**	**٣**	**١**

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٥ (A/64/5)، المجلد الخامس.

٥ - ومن بين التوصيات الرئيسية الـ ١١ المشار إليها في الجدول ١ أعلاه، حُدّد تاريخ مستهدف لتنفيذ ٣ توصيات، ٢ منها قبل نهاية ٢٠٠٩ وواحدة بحلول ٢٠١١. وثمة توصية واحدة قيد التنفيذ؛ ولذلك لم يحدد لها أي تاريخ مستهدف.

الجدول ٢

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تقبل	التوصيات التي نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
إدارة الشؤون الإدارية	١٨	٣	٩	٦	٥	١
المجموع	**١٨**	**٣**	**٩**	**٦**	**٥**	**١**

٦ - وكما هو مبين في الجدول ٢، هناك ٦ توصيات قيد التنفيذ، وتم تنفيذ ما مجموعه تسع توصيات.

معلومات تفصيلية عن حالة التنفيذ

٧ - **في الفقرة ٤٧، أوصى المجلس بأن تتخذ الإدارة، قبل التطبيق التام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الخطوات اللازمة للإبلاغ في المجلد الأول للبيانات المالية للأمم المتحدة عن الجزء المتعلق بنفقات المخطط العام لتجديد مباني المقر الذي يشكل تكاليف رأسمالية باعتبارها جزءا من تكاليف أعمال التشييد الجارية.**

٨ - وحُدّدت السياسة المحاسبية المعتمدة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للتعامل مع مختلف فئات تكاليف المخطط العام لتجديد مباني المقر. وتشمل هذه الفئات ما يلي: التكاليف المباشرة وغير المباشرة لأعمال التشييد؛ والأتعاب المهنية المرتبطة بأعمال التشييد؛ وتكاليف إدارة البرنامج؛ وأتعاب المهندسين المعماريين والمهندسين لقاء التصاميم؛ وتكاليف الخدمات الاستشارية الأخرى المتصلة بالتصميم. وسيكون المخطط العام لتجديد مباني المقر في وضع يمكنه من التمييز بين التكاليف التي ستتم رسملتها وتلك التي ستعامل على أنها نفقات تشغيلية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: مقبولة

الأولوية: عليا

التاريخ المستهدف: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

٩ - **وفي الفقرة ٥٥، أوصى المجلس بأن تميِّز الإدارة بين الاعتماد المقرر لحالات الطوارئ وذلك المقرر لتصاعد الأسعار في المستقبل، كما حدده في العرض السابق لتقديرات تكاليف المشروع.**

١٠ - وقرر مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر دمج بندي الطوارئ وتصاعد الأسعار. فمع التقدم في تنفيذ المشروع خلال السنة الماضية، لم يكن من المعقول الاستمرار في فصل هذين البندين. ذلك أن جزءا كبيرا من أعمال الشراء والتعاقد في إطار المشروع قد تم بالفعل، وهو ما أدى إلى تقليص المخاطر. وبالتالي فإن هذه التوصية غير مقبولة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: غير مقبولة

الأولوية: لا ينطبق

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١١ - **وفي الفقرة ٦١، كرر المجلس توصيته بأن تقوم الإدارة بتقديم تفاصيل الافتراضات الاقتصادية المستند إليها في وضع تقديرات تكاليف المشروع، ورصد تطور هذه الافتراضات وتبعاتها على المشروع.**

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٢- **وفي الفقرة ٦٦، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تبقي حجم الاعتمادات المخصصة لحالات الطوارئ قيد الاستعراض تحسبا لحدوث تعديلات مستقبلية في نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر.**

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نُفّذت

الأولوية: عليا

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٣ - **وفي الفقرة ٦٨، أوصى المجلس بأن تلتزم الإدارة بجدول يبين الصلة بين تكاليف التجديد وكل مما يلي: '١' القيمة الفعلية لعقود أقصى سعر مضمون التي أبرمت بالفعل؛ '٢' القيمة المتوقعة لعقود أقصى سعر مضمون التي سيتم توقيعها.**

١٤ - فيما يتعلق بعقود أقصى سعر مضمون التي أبرمت بالفعل، فإن الميزانية تُحدَّد على أساس قيمة هذه العقود، وتُضاف نسبة ١٠ في المائة للطوارئ. ويُحتفظ بجدول أسبوعي مفصل يبين قيمة العقود المبرمة والقيمة المتوقعة لأوامر التغيير. وفيما يتعلق بعقود أقصى سعر مضمون التي لم تبرم بعد، تُحدّد ميزانية لذلك، ويُضاف إليها مبلغ للطوارئ يمثل ٢٠ في المائة من قيمتها. وبذلك يتم ربط تكاليف التجديد بالقيمة المقدرة لعقود أقصى سعر مضمون بأفضل طريقة ممكنة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نُفّذت

الأولوية: عليا

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٥ - **وفي الفقرة ٧٨، أوصى المجلس الإدارة بتخصيص اعتمادات لحالات التأخير في الجدول الزمني للمشروع، ومواصلة النظر في سبل تخفيف حالات التأخير.**

١٦ - يعمل مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر جنبا إلى جنب مع مدير التشييد ومدير البرنامج والمتعاقدين من الباطن، ومع الإدارات والمكاتب التي يتعامل معها، للالتزام بالجدول الزمني للمخطط العام وتخفيف حالات التأخير.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نُفّذت

الأولوية: عليا

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٧ - **وفي الفقرة ٨٥، أوصى المجلس بأن تسرع الإدارة في الأعمال التحضيرية والموافقة على العقود المتعلقة بمبنى الأمانة العامة.**

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

١٨ - **وفي الفقرة ٨٦، أوصى المجلس أيضا بأن تغتنم الإدارة فرصة التأخير في بداية الأعمال في مبنى الأمانة العامة للقيام بأعمال إضافية للتأكد من حالة المبنى، ولا سيما فيما يتعلق بإزالة الأسبستوس، وإنشاء نظام صارم للتأكد من التقدم المحرز في الأعمال والإمدادات.**

١٩ - ويقوم مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بأخذ زمام المبادرة في إجراء استعراض للقدرة على إنجاز بناء مجمع الأمانة العامة يشمل ما يلي: (أ) القيام بعمليات سبر وتفتيش للتأكد من مواقع الأسبستوس والتحقق منها؛ (ب) التأكد من حمولات المرافق؛ (ج) تتبع كابلات الأمن والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ (د) إنشاء نموذج للجدار الساتر المقترح لمحاكاة ظروف الرياح والأمطار واختبارها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نُفّذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٠ - **وفي الفقرة ٩٠، وافقت الإدارة على توصية المجلس بالإشراف الصارم على امتثال مدير التشييد لالتزاماته.**

٢١ - يقوم مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بالإشراف عن كثب على عمل مدير التشييد وجميع الاستشاريين والمقاولين الآخرين العاملين في إطار هذا المشروع.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عليا

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٢ - **وفي الفقرة ٩٢، أوصى المجلس بأن تعجل الإدارة بعمليات الانتقال المؤقت لجميع الموظفين بغية تجنب المزيد من التأخير في بدء الأعمال في مبنى الأمانة العامة.**

٢٣ - تم نقل معظم الموظفين من مبنى الأمانة العامة إلى أماكن مؤقتة، ومن المقرر أن يقوم الموظفون المتبقون بإخلاء المبنى بحلول نهاية السنة، وفقا للمقرر.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

٢٤ - **وفي الفقرة ١٠٢، كرر المجلس توصيته بأن يقوم الأمين العام بإنشاء مجلس استشاري معني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر.**

٢٥ - قام مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بطلب وتلقي ترشيحات الدول الأعضاء لعضوية المجلس الاستشاري، ويستعد حاليا لتعيين أعضاء المجلس قبل الموعد النهائي الذي حددته الجمعية العامة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: مقبولة

الأولوية: عليا

التاريخ المستهدف: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

٢٦ - **وفي الفقرة ١٠٥، أوصى المجلس بأن تواصل الإدارة جهود الاتصال بالموظفين بشأن مختلف جوانب المخطط العام لتجديد مباني المقر التي سيكون لها تأثير على ظروف عملهم.**

٢٧ - تمت إحاطة الموظفين بالخطط المتعلقة بمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر وبحالته، عن طريق عقد اجتماعات عامة، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من المقالات المنشورة على موقع iSeek، وبلاغات إذاعية، وعقد اجتماعات مع فرادى الإدارات والمجموعات المستفيدة، وعقد اجتماعات تنسيقية مع اتحاد الموظفين. كما يتعهد مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر موقعين مخصصين على الانترنت، أحدهما داخلي (لإبقاء الموظفين على علم بحالة المشروع وتأثيره عليهم) والآخر خارجي (لإبقاء الموظفين وسائر القراء على علم بتقدم المشروع).

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نُفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٨ - **وفي الفقرة ١١٣، أوصى المجلس الإدارة باتخاذ التدابير المناسبة لتسوية الصفقات التي أنجزت في إطار السلطة المفوضة إلى مدير شعبة المشتريات وفقا لمذكرة المراقب المالي للأمم المتحدة والتي تمت الموافقة عليها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.**

٢٩ - هذه التوصية غير مقبولة. فقد سرد المجلس في الفقرات السابقة لتوصيته هذه تسلسل الأحداث التي أدت إلى زيادة سلطة المفوضة لمدير شعبة المشتريات. ولا يتضمن التقرير أي إشارة إلى عدم الامتثال للمذكرة المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كما أنه لا يشير إلى إنجاز أي معاملة بطريقة مخالفة للأصول باستخدام السلطة المفوضة.

٣٠ - وفي الفقرة ١١٢، لاحظ المجلس، في ضوء الموقف الذي اتخذه رئيس لجنة العقود بالمقر، وجود ثغرة فيما يتعلق بالمعاملات التي يقوم بها مدير شعبة المشتريات بموجب السلطة المفوضة له، من حيث الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وهذه الملاحظة لا أساس لها من الصحة.

٣١ - فالقاعدة المالية ١٠٥-١٣ (ب) تنص على ما يلي: ''يحدد وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة تشكيل واختصاصات تلك اللجان التي تشمل أنواع **ما يخضع للاستعراض من أعمال الشراء المقترحة والقيمة النقدية لها**'' (أُضيف الخط البارز للتشديد) (انظر ST/SGB/2003/7). ويمنح مدير شعبة المشتريات سلطة مفوضة أكبر[٢] من أجل الموافقة على تعديلات العقود ذات الصلة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، يكون الموظف المسؤول[٢] قد قام بذلك بتنقيح القيمة النقدية لعمليات الشراء الخاضعة للاستعراض من قبل لجنة العقود بالمقر. وتجدر الإشارة إلى أن الصفقات التي لا تستعرضها لجنة العقود بالمقر، ولكنها تحظى بالموافقة في إطار السلطة المفوضة لمدير شعبة المشتريات، تظل مع ذلك صفقات غير مخلة بالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وما يتصل بها من سياسات وإجراءات.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: غير مقبولة
درجة الأولوية: لا ينطبق
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

([٢]) المسؤول المفوض في هذه الحالة هو الشخص الذي يتلقى تفويض السلطة بموجب أحكام النظام المالي والقواعد المالية التي تسري على عمليات الشراء. ويمنح هذه السلطة المفوضة وكيلُ الأمين العام لشؤون الإدارة.

٣٢ - وفي الفقرة ١٢٠، أوصى المجلس بأن تنظر الإدارة في سبل ووسائل تحقيق زيادة كبيرة في مستوى الضوابط الداخلية المنظِّمة لتعديل العقود المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٣٣ - لاحظ المجلس أن عدم إشراك لجنة المقر للعقود يؤدي إلى استمرار وجود ثغرة في الرقابة الداخلية. وتستند هذه الملاحظة إلى تغيير أُدخل على الإجراءات المتعلقة باستعراض تعديلات العقود. وينبغي التأكيد من جديد على أن المجلس لم يشر إلى وجود مخالفات في صفقة بعينها. ولذلك فإن الإدارة تختلف مع الملاحظة التي أبداها المجلس بأن هناك ثغرة في الضوابط الداخلية.

٣٤ - وتجدر الإشارة إلى أنه خلال تقييم لمخاطر المخطط العام لتجديد مباني المقر أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تم تحديد المشتريات والحاجة إلى تسريع عملية استعراض تعديلات العقود وأوامر التغيير بوصفها من أشد المخاطر في إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر. ولذلك، فقد تقرر زيادة السلطة المفوضة للتخفيف من حدة تلك المخاطر، مع البقاء ضمن إطار النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

٣٥ - وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة تقوم حاليا باستعراض اختصاصات وتشكيل لجنة الاستعراض التي ستتولى حالات الأثر الرجعي الناجمة عن إدخال تعديلات على العقود والموافقة على أوامر التغيير بموجب السلطة المفوضة لمدير شعبة المشتريات وللمدير التنفيذي للمخطط العام لتجديد مباني المقر. ومن المتوقع إنشاء لجنة الاستعراض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: مقبولة
درجة الأولوية: عليا
التاريخ المستهدف: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

٣٦ - وفي الفقرة ١٢١، أوصى المجلس بأن تبذل الإدارة ما في وسعها لإشراك لجنة العقود بالمقر في عملية البت في العروض قبل توقيع أو تعديل العقود التي تدخل في نطاق اختصاص تلك اللجنة، ما دام العمل بإجراء محدد للاستعراض بأثر رجعي لم يترسخ بعد.

٣٧ - هذه التوصية غير مقبولة. فقد حُدد نطاق عمل لجنة العقود بالمقر واختصاصاتها وفقا للقاعدة المالية ١٠٥-١٣ (ب) في استعراض الحالات التي تقع خارج السلطة المفوضة إلى مدير شعبة المشتريات. ولذلك فإن إشراك لجنة العقود بالمقر في استعراض العقود المعدلة من قبل مدير شعبة المشتريات بموجب السلطة الممنوحة له سيكون بمثابة توسيع لنطاق عمل

اللجنة. وعلاوة على ذلك، كما ذُكر أعلاه، من المتوقع إنشاء لجنة الاستعراض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: غير مقبولة
درجة الأولوية: لا ينطبق
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٣٨ - وفي الفقرة ١٢٧، أوصى المجلس بأن تتقيد الإدارة بشكل صارم بمتطلبات دليل المشتريات المتعلقة بتعديلات العقود بالنسبة للأعمال والخدمات الجديدة.

٣٩ - تتقيد إدارة الشؤون الإدارية بصرامة بدليل المشتريات بصيغته المعدلة بموجب السلطة المفوضة الممنوحة وفق الأصول لمدير شعبة المشتريات.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: نُفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٠ - وفي الفقرة ١٣٣، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٦٣ بالإفصاح عن التكاليف التقديرية للمخطط العام لتجديد مباني المقر وبالتكاليف المرتبطة به التي أجازتها الجمعية العامة.

٤١ - قدمت التكاليف المرتبطة بالمخطط العام إلى الجمعية العامة بوصفها الإضافة ٢ (Addendum 2) إلى التقرير المرحلي السنوي عن المخطط العام لتجديد مباني المقر.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: نفذت
درجة الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٢ - وفي الفقرة ١٤٢، أحاط المجلس علما بما انتهى إليه مكتب خدمات الوقاية الداخلية من نتائج واستنتاجات، وشدد على ضرورة إسراع الإدارة بالقيام بفحصها.

٤٣ - يجري دراسة توصيات مكتب خدمات الوقاية الداخلية بسرعة ويجري إبلاغها كجزء من عملية الرصد التي يضطلع بها ذلك المكتب.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نُفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

ثالثا – تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر في سنوات سابقة

لمحة عامة

٤٤ – طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١٠ من قرارها ٢٢٣/٦٢ ألف، إلى الأمين العام، أن يقدم تفسيرا وافيا لحالات التأخير في تنفيذ توصيات المجلس عن فترات سابقة، ولا سيما التوصيات التي لم تنفذ بعد بشكل تام والتي مضى عليها عامان أو أكثر.

٤٥ – وقدم المجلس في مرفق تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[(١)] ملخصا لحالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بفترة السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وترد أدناه معلومات عن التوصيات الثلاث التي جاء بيانها في المرفق بوصفها توصيات ''نفذت جزئيا'' أو ''لم تُنفذ''، معروضة بالترتيب الذي قُدمت به التوصيات.

٤٦ – ويلخص الجدول ٣ الحالة العامة. وتوجد توصيتان قيد التنفيذ.

الجدول ٣

حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تقبل	التوصيات التي نُفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حُدد لها تاريخ مستهدف
إدارة الشؤون الإدارية	٣	–	١	٢	٢
المجموع	**٣**	**–**	**١**	**٢**	**٢**

معلومات مفصلة عن حالة التنفيذ

٤٧ – **أوصى المجلس، في الفقرة ٣٨ من تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧[(٣)]، بأن يعرض مكتب المخطط العام**

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٥ (A/63/5)، المجلد الخامس.

لتجديد مباني المقر بالتفصيل الافتراضات الاقتصادية المستخدمة للتوصل إلى التكاليف التقديرية للمشروع وأن يرصد تطور تلك الافتراضات وعواقبها على المشروع.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نُفذت

درجة الأولوية: عليا

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٨ - **وفي الفقرة ٥٤، كرر المجلس التوصية بأن تنشئ الإدارة المجلس الاستشاري وتنيط به مسؤولية جملة أمور منها رصد نوعية أعمال الهندسة المعمارية في مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر وتقييم المعلومات الواردة في سجل التقييم.**

٤٩ - تتواصل الجهود المبذولة لإنشاء مجلس استشاري للمخطط العام لتجديد مباني المقر بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بناء على طلب الجمعية العامة. يُرجى الرجوع إلى الفقرة ١٨ أعلاه.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: عليا

التاريخ المستهدف: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

٥٠ - **وفي الفقرة ٥٧، كرر المجلس توصيته بأن يقوم مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بالفصل بين التكاليف المرسملة والتكاليف التشغيلية المتعلقة بالمشروع.**

٥١ - بدأ إجراء التقييمات الأولية بالاشتراك مع شعبة الحسابات وشعبة تخطيط البرامج والميزانية بهدف وضع إطار يميز بين التكاليف التي ينبغي رسملتها والتكاليف التي ينبغي إدراجها في نفقات المخطط العام لتجديد مباني المقر، في إطار انتقال المنظمة إلى تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفور وضع مبادئ توجيهية لتمييز التكاليف الرأسمالية من التكاليف التشغيلية، سيعمل مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، بشكل وثيق مع شعبة الحسابات وشعبة تخطيط البرامج والميزانية، على تحليل التكاليف والتمييز بينها على هذا الأساس، تمهيدا لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

درجة الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١